

ميثاق 11 يناير للشباب

- أرضية تشاركية -

لماذا ميثاق 11 يناير للشباب ؟

تأتي هذه المبادرة الإرادية من أجل إبرام ميثاق وطني جديد للشباب المغربي في سياق دينامية متسارعة يعيشها المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة، تتسم بارتفاع سقف الحقوق والحريات واتساع هوامش المطالب والتطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي انخرط الشباب في حملها والترافع عنها منذ العقد الماضي.

إن المغرب يعيش "هبة" ديمغرافية غير مسبوقة بفضل إمكانه البشري الشبابي، وهو انتقال مستمر إلى أفق 2040. إلا أن هذه "الفورة والوفرة" لن تتحول إلى فرصة حقيقية للتقدم والازدهار بالنسبة لبلادنا ما لم يتم إشراك ومشاركة الشباب، وتمكينهم من أسباب الارتقاء ومتطلبات المساهمة الفاعلة في مسلسل اتخاذ القرار السياسي والتنموي، وتحرير طاقاتهم في إنتاج الثروة وتوزيعها بكيفية عادلة ومنصفة لتحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات.

ولقد تم اختيار ذكرى 11 يناير من السنة الماضية (2025) - وهي لحظة جامعة في ذاكرة الأمة المغربية تأسست من خلالها مبادئ العقد الاجتماعي الجديد للمغرب المستقل القائم على الملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي- لإطلاق مسلسل تشاوري مع الشباب من مختلف الأجيال والأقاليم والمجالات الترابية يهدف إلى بلورة معالم ميثاق وطني جديد للشباب المغربي ينبثق عن التفكير الجماعي والبناء المشترك مع الشباب، سواء في رصد وتفكيك الإشكاليات والمعوقات أو في اقتراح الحلول والبدائل. كما تم استكمال هذا المسلسل التشاوري بالإنصات والتفاعل مع التعبيرات الشبابية التي تعبأت في الأشهر الأخيرة مطالبة بتحسين الأداء العمومي في مجالات الصحة والتعليم والشغل، وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد؛ بحيث شكل "ملتقى الميزان للشباب 2.0" فضاء دامجاً للنقاش فيما بين الشباب من أطراف وأصوات وآفاق مختلفة ومتعددة، ومنصة مباشرة للحوار والمساءلة مع الفاعلين العموميين في عدد من القطاعات الحكومية حول قضايا ذات أهمية بالنسبة للشباب.

ويأتي هذا الميثاق كنتيجة لمجموع الفعاليات المتراكمة والمتنوعة التي كان أكثر من 15000 شابة وشاب شريكا في تنظيمها أو تنشيطها أو إغناء مخرجاتها، مُحدِّداً مسالك العمل التي تحظى بالأولوية من منظور الشباب المغربي، والتي يتعين أن تكون محل تعاقد استراتيجي مع الدولة والقوى الحية والمجتمع بالنسبة للمرحلة المقبلة.

وبالتالي، فإن ميثاق 11 للشباب المغربي ليس برنامجاً انتخابياً أو خطة عمل تنفيذية، وإنما يقدم أرضية تشاركية مفتوحة، تدعو أولاً الشباب المغاربة بمختلف أجيالهم ومناطق إقامتهم داخل أرض الوطن وخارجه، وثانياً باقي الفاعلين والمبادرات الجموعية والمواطنة للانضمام إلى مبادئها وتوجهاتها واختياراتها، وإبرام تعاقد جديد لمغرب يبوئ الشباب مكانته الحقيقية في بناء الحاضر والمستقبل.

ديباجة

1. التزاما بالثوابت الجامعة للأمة المغربية كما يكرسها دستور المملكة، والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي؛

2. واستحضارا للتاريخ العريق لبلادنا، وللهوية الوطنية الموحدة بانصهار وتماسك جميع مكوناتها وتعدد روافدها الثقافية والحضارية، ولمنظومة القيم المغربية القائمة على الوسطية والاعتدال والعيش المشترك والانفتاح والتسامح والحوار واحترام الآخر؛
3. وسعيا إلى توطيد وصون الوحدة الترابية للمملكة، والمضي في تثبيت الالتفاف الأممي والدولي حول خيار الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية في إطار السيادة الوطني، بحيث أصبح يوم 31 أكتوبر 2025 علامة فارقة في مسار بلادنا بين ما قبلها وما بعدها، عنوانها السيادة الكاملة والتنمية العادلة، وما يقتضيه ذلك من تقوية للجبهة الداخلية، والانتقال إلى سرعة أعلى في ورش الجهوية المتقدمة والديمقراطية المحلية والتنمية الترابية المندمجة؛

4. واستنادا إلى المقتضيات الدستورية الضامنة للحقوق والحريات لكافة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، مع تخصيص تدابير تمييزية لإنصاف الفئات التي تعاني من هشاشة بنيوية كالنساء والأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا فئة الشباب التي ألزم الدستور السلطات العمومية بالعمل على توسيع وتعميم مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، ومساعدتها على الاندماج في الحياة النشيطة والجمعية، وتوفير الظروف المواتية لتفتح طاقاتها الخلاقة والإبداعية؛

5. وعملا بالتوجيهات الملكية السامية التي ما فتئت تؤكد على دور الشباب كثروة ديمغرافية متجددة، يتعين تمكينهم من الفرص الحقيقية للاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي ستسمح لهم بالمساهمة في مسلسل اتخاذ القرار وقيادة التحول نحو نموذج تنموي أكثر عدالة وإدماجا. وحيث يندرج في هذا المنحى الإصلاحي الداعم للشباب الإطار التشريعي الجديد الذي يشجع ويحفز الشباب على المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة؛

6. وترصيدا لتوصيات النموذج التنموي الجديد والمؤسسات الدستورية الاستشارية، التي تشدد على الطابع الاستعجالي الملح، والذي لا يقبل التأجيل، لورش إدماج الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية والسياسية؛

7. وإيماننا بقدرات الشباب المغربي، نساء ورجالا، كما تجسدها الاستحقاقات العلمية والتكنولوجية والثقافية والرياضية والفنية على الصعيد الوطني والقاري والعالمي، على

تحقيق الممكن والرهان على المستحيل، وإشعاع صورة المغرب دوليا، ورسم ملامح مستقبل وطنهم على غرار ما قام به جيل 11 يناير الذي وقع على عريضة المطالبة بالاستقلال، مؤكدين أن الشباب سيظلون دائما في قلب التحولات الكبرى للأمة المغربية؛

فإن انخراطنا الطوعي والواعي، كشابات وشبان وقيادات جمعوية وديناميات مواطنة، لإبرام ميثاق وطني جديد للشباب المغربي، بما يعزز التماسك الاجتماعي والحوار والتضامن بين الأجيال، هو تجديد لتعاقد الثقة من أجل ضمان الفرص والكرامة والمشاركة الفاعلة لكل شابة وشاب، في مختلف أنحاء الوطن، في الشمال والجنوب، في الشرق والغرب، وفي المدن كما في العالم القروي، وكذا شباب مغاربة العالم.

وفي توقيعنا، كل باسمه و صفته على هذا الميثاق، فإن ذلك يعد التزاما أخلاقيا، فرديا وجماعيا، بمضامينه، والعمل على تعبئة السياسيين والفاعلين العموميين و الخواص و فعاليات المجتمع المدني لتحويل مخرجاته إلى سياسات ومخططات وتدابير عملية موجهة للشباب باعتباره شريكا لا غنى عنه لنجاح أي نموذج تنموي، وقيادة الإصلاح في المجالات العنيدة، وضح دماء جديدة في الذكاء المغربي.

أرضية الميثاق

أ. تأمين ولوج الشباب إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

- 1.1. **الولوج إلى تعليم مجاني يرتكز على مدرسة عمومية تسير بسرعة واحدة، ويوفر مواصفات الجودة نفسها التي تتميز بها مؤسسات القطاع الخصوصي، مع مراعاة خصوصيات الوسط القروي والمناطق النائية والمعزولة وتدارك العجز والفوارق المسجلة في هذه المجالات الترابية، والنهوض بالتوجيه التربوي المبكر لمواكبة التلميذ(ة) وتطوير حركيته الدراسية في ضوء إمكاناته وميولاته؛**
- 1.2. **الولوج إلى تكوين مهني يعزز قابلية التشغيل لدى الشباب، ووضع مسارات قصيرة للتكوين تواكب حاجيات الجهات والمجالات القروية والقطاعات الواعدة ومهن المستقبل للمغرب، وتسهيل الإدماج الاقتصادي للشباب، وتحسين جاذبية العروض**

التكوينية التي من شأنها تغيير التصور السلبي لدى الأسر والشباب حول التكوين المهني باعتباره بديلا عن محدودية التعليم المدرسي والجامعي؛

1.3. توفير عرض ترابي مكثف ومتنوع لمساعدة الشباب الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، ولا سيما الشباب في وضعية NEET، والارتقاء بمؤسسات "الفرصة الثانية" لتكون بنيات استقبال مفتوحة -بدون حواجز - تحرص على تقديم أكثر من فرصة للشباب حتى يتحقق النجاح إما عبر استكمال التعليم والتأهيل، أو إيجاد الشغل، أو عبر إنكاء روح الإبداع والابتكار وتحويلها إلى مشاريع شخصية؛

1.4. الولوج إلى خدمات علاجية للقرب ذات جودة تتكفل بالصحة الجسدية والنفسية للشباب، بما في ذلك معالجة اضطرابات القلق والاكتئاب و السلوكات الإدمانية، واعتماد العقوبات البديلة في المتابعات القضائية المتعلقة باستهلاك المخدرات، وتوسيع نطاق الخدمات لتشمل تقديم الدعم المعنوي في المؤسسات التعليمية والاستشارة النفسية في الوحدات الصحية، مع ضمان التكفل بالشباب الذين لا يشملهم أي نظام للتغطية الصحية عبر أنظمة خاصة إلى حين إدماجهم في منظومة الحماية الاجتماعية ؛

1.5. الولوج إلى الشغل اللائق وضمان الكرامة الاقتصادية للشباب، لا سيما في المناطق القروية و الجبلية والحدودية، من خلال دعم مبادرات التشغيل الجماعي والتطوع المؤدى عنه، وخلق مشاريع ذات مصلحة عامة بتمويل من الجماعات الترابية، وإحداث مراكز محلية خاصة بالتشغيل الشبابي تعمل على ربط الباحثين عن العمل بالمقاولات ، وإدماج الشباب العاملين في القطاع غير المهيكل عبر مسارات انتقالية تشمل التأهيل والتغطية الاجتماعية، إلى جانب تشجيع الأشكال الجديدة للتشغيل كالعمل عبر المنصات التي تتناسب أكثر مع قدرات وجاهزية الشباب وإسنادها بالحماية القانونية والاجتماعية، وحفز روح المقولة الشبابية ومواكبتها بالدعم المالي والتأطير التقني، خاصة في الأنشطة الاقتصادية الناشئة وذات المحتوى التكنولوجي والقيمة الابتكارية العالية؛

1.6. الولوج إلى الترفيه والعروض الثقافية والفنية والرياضية والسياحية داخل المغرب وخارجه، وذلك من خلال تيسير الفرص للمشاركة في الفعاليات المحلية والوطنية والدولية، وتوفير وسائل النقل والتنقل والولوج بأسعار تفضيلية إلى المراكز الثقافية والملاعب الرياضية والمهرجانات والمعارض والإقامات السياحية، ودعم المبادرات التي تشجع على التبادل الثقافي، والابتكار الفني. كما يسهم هذا الولوج في توسيع المدارك والمعارف، وتحسين جودة الحياة بالنسبة للشباب، مع ضمان تمتعهم بفرص متكافئة في الوصول إلى هذه الموارد الترفيهية والثقافية والسياحية، خاصة بالنسبة لشباب العالم القروي والمناطق النائية والمنحدرين من أسر معوزة.

II. تمكين الشباب من " قيم ومهارات القرن الواحد والعشرين "

2.1. القدرة على التكيف واكتساب مقومات الصمود لدى الشباب في ظل عالم يتسم بعدم اليقين وتسارع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتعزيز الاستعداد النفسي والاجتماعي لتغيير المسارات التعليمية والمهنية، وتحويل الأزمات إلى فرص للتعلّم والتنمية الذاتية، بما يعزز الاندماج الاجتماعي ويؤمن الاستقرار الفردي والجماعي؛

2.2. التفكير النقدي لدى الشباب في فهم وتحليل وحل تعقيدات الواقع، والتميز بين المعلومة والمعرفة، وبين الخبر والرأي، بما يعزز استقلاليتهم الفكرية، ويسمح لهم باتخاذ مواقف مستنيرة ومسؤولة مبنية على معطيات موثوقة، ويحصنهم من خطابات التضليل والتطرف والانغلاق؛

2.3. المبادرة بدل الانتظارية، وذلك من خلال تشجيع الشباب على التفكير خارج الأطر التقليدية المعيقة للتطور، ودعم الحلول المبتكرة للتحديات المجتمعية الحالية والمستقبلية من منظور استباقي، والانتقال من منطق استسلامي وانهزامي أمام المشكلات إلى منطق الفعل وصناعة الفرص؛

2.4. الحقوق المرتبطة بالمواطنة الرقمية، التي أصبحت من حقوق الإنسان الناشئة، والتي تشكل ركيزة أساسية لتمكين الشباب من الاستفادة العادلة والمنصفة من التحول الرقمي باعتباره فضاء جديدا للتعلّم، والشغل، وحرية التعبير، والمشاركة الديمقراطية. ولا تقتصر ممارسة هذه الحقوق على ضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى التكنولوجيا والبنى التحتية الرقمية فحسب، ولا سيما بالنسبة لشباب العالم القروي حيث الهوة الرقمية لا تزال متسعة، ولكن لا بد من توفير بيئة رقمية آمنة، وتأهيل الشباب لاكتساب الكفاءات الرقمية اللازمة، وحماية المعطيات الشخصية، وتمنيع الأمن السيبراني، وصون الخصوصية، واحترام القيم الأخلاقية و القواعد القانونية في استعمالات الذكاء الاصطناعي في التعليم والإعلام واتخاذ القرار، والحد من التحيزات الثقافية والسياسية، والتصدي للأخبار الزائفة والمحتويات التي تذكي خطاب الكراهية وتعرض الأشخاص، وخاصة القاصرين، للتحرش والعنف الرقمي؛

2.5. التوفيق الإيجابي بين الانتماء الوطني والانخراط في الديناميات العالمية الداعمة للتنمية والتقدم. فالدستور المغربي يعطي للشباب هذا الاستعداد الهوياتي للانفتاح والحوار والتفاعل مع باقي الحضارات واللغات والثقافات، سواء كانت من العمق الإفريقي أو في اتجاه الامتداد المتوسطي، وبالتالي فإن المشترك الوطني يتعزز كذلك وتتقوى قدرته على الصمود أمام الأزمات الهوياتية والنزعات القومية،

باستيعاب القيم الكونية التي من شأنها تحصين لحمة المجتمع بالسلم والعيش المشترك، واحترام الاختلاف والتنوع، وجعل بلادنا بنموذجها الثقافي المتميز وثوابتها الجامعة في صلب التحولات التي يشهدها العالم؛

2.6. **الاستدامة وتدبير الموارد الطبيعية** لما تفرضه التحديات المناخية من تحول في أنماط التخطيط والإنتاج والاستهلاك. وتتجسد هذه المسؤولية المشتركة بين الشباب والفاعلين في تبني الممارسات الفضلى للحفاظ على البيئة، والاستهلاك العقلاني للماء والطاقة وحماية التنوع البيولوجي، وتشجيع المبادرات الشبابية الرامية إلى التحسيس والحد من أثر السلوكيات الفردية والجماعية غير المسؤولة على مقدرات الرأسمال الطبيعي لبلادنا وحقوق الأجيال المقبلة، وجعل الاستدامة ممارسة يومية والتزاما جماعيا تقوده طاقات شابة فاعلة ومبتكرة، عبر مشاريع خضراء وأنشطة لإعادة تدوير الموارد الطبيعية المستعملة؛

III. **تشجيع وتأهيل الشباب للمشاركة في مسلسل اتخاذ القرار**

3.1. **تثبيت ممارسات الاختيار الديمقراطي** الذي رسخه دستور المملكة من خلال الديمقراطية التمثيلية باعتبارها الدعامة الأساسية للحياة السياسية ببلادنا. ويترتب عن هذا الاختيار، توفير شروط المساهمة الفاعلة للشباب في تطوير مشهد سياسي تعددي وأحزاب سياسية، محصنة باستقلالية قرارها ومصادقية قوانينها وتنظيماتها، كما تضطلع بدورها الدستوري فيما يتعلق بالتأطير والتمثيلية الشرعية للمواطنات والمواطنين؛

3.2. **إعمال التأويل الديمقراطي** لمقتضيات الدستور المتعلقة بالحريات والحقوق، وذلك باستحضار روحه ومقاصده الحقوقية، ولا سيما ذات الصلة بحرية التعبير بمختلف أشكاله ووسائطه وحرية التظاهر السلمي في الفضاء العام، واعتماد هذا المبدأ في تشريع القوانين وتطبيقها على أرض الواقع، مع الحرص على ضمان التوازن بين حماية الحقوق الأساسية ومتطلبات حفظ النظام العام، الأمر الذي سيعزز ثقة الشباب في دولة الحق والقانون ويغذي الإحساس الفردي والجماعي لديهم بفعالية الحقوق والحريات.

3.3. **التمكين السياسي للشباب** من أجل تجديد النخب وضمان استدامة المشروع الديمقراطي. ويقتضي ذلك توفير منظومة متكاملة للتأطير وتقوية المعارف والقدرات الترافعية تشمل برامج مستمرة للتنشئة السياسية والتكوين الحزبي، وبناء الكفاءات القيادية، وتمكين الشباب من آليات الفهم والممارسة السياسية الفضلى. كما يستدعي اعتماد تدابير تحفيزية، من بينها تسهيل ودعم ولوجهم الى المناصب و المسؤوليات الانتدابية من خلال الاستحقاقات الانتخابية ، كناخبين

ومرشحين، و تخصيص حصص ملائمة للشباب داخل المؤسسات المنتخبة والتنفيذية، وذلك بما يضمن تمثيلاً فعلياً لقضاياهم وانتظاراتهم، ويعكس تمثيلية متناسبة مع حجمهم الديمغرافي في الهرم السكاني الوطني؛

3.4. المشاركة المواطنية للشباب في مسلسل اتخاذ القرار العمومي عبر الآليات

المؤسسية للديمقراطية التشاركية وجمعيات المجتمع المدني المهمة بقضايا الشأن العام، وذلك من خلال إرساء إطار قانوني واضح لعمليات التشاور العمومي، وتحديد كفاءات الإشراك الفعلي للشباب في مختلف مراحل إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، خاصة على المستويين الجماعي والجهوي، والحرص على ديمقراطية ولوج الشباب إلى هيئات الحوار والتشاور الترابي، والعمل على نشر ميزانيات المجالس المنتخبة في صيغ مواطنية سهلة القراءة، وتعزيزها بلوحة قيادة إنجاز المشاريع وتتبعها وجعلها متاحة أمام العموم. كما يقتضي هذا التوجه ضرورة تبسيط مساطر تقديم العرائض وملتمسات التشريع والتفاعل الجدي مع المقترحات الشبابية وإدماجها في القرار العمومي، وفتح فضاءات مؤسسية للتعبير الحر والنقاش المواطني، وتشجيع العمل التطوعي، ودعم المبادرات الشبابية في إطار الميزانيات التشاركية، الأمر الذي من شأنه تعزيز مصداقية المشاركة المواطنية، وتكريس دور الديمقراطية التشاركية في منظومة بناء الثقة، والمساءلة، والالتزام المشترك بخدمة الصالح العام.

3.5. تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد لتشجيع الشباب على الانخراط في تدبير

الشأن العام، واسترجاع الثقة في المؤسسات المنتخبة والتنفيذية، وذلك من خلال تحصين نزاهة الممارسة السياسية في مختلف مستوياتها، ولا سيما بمناسبة الانتخابات، ومكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح بأشكالها المختلفة، وتعزيز شفافية الفعل العمومي عبر تبسيط المساطر و الإجراءات الإدارية وتقوية التدبير المبني على النتائج، وربط المسؤولية العمومية بالذكاء الأخلاقي والمحاسبة، وعدم الإفلات من العقاب، وضمان الشفافية في الولوج إلى الوظائف والفرص، بما يساهم في إعادة الاعتبار لقيم الاستحقاق والكفاءة في ارتباطها بمبادئ النزاهة والاستقامة، ويقوي الإحساس بالإنصاف لدى الشباب.

- +ΣQΣQE+ +o|IC%+

[illegible]

ΣΕΞΗ ΗΓΥΟΣΘ ΣΙΙ Ι "ΠΟΗΟ" ΟΛΣΓΧΟΟΗΣ ΡΟ ΙΙΣΙ ΣΧΟΣ ΥΣΗΘ Θ ΤΥΟΟΘΤ Ι ΠΟΧΧΎΟ ΙΙΘ ΟΙΗΧΟΙ ΟΗΟΟΣΣ, ΣΧΟ ΨΟΙ Ι ΡΓΓΤΤΣ ΟΘΗΟΙ ΟΟ 2040. ΓΟΓΟ "ΤΣΧΓΣ Λ ΧΧΣΛΣ" ΟΛ ΡΟ ΟΟΛ ΤΗΗ Θ ΡΟΟ Ι ΤΗΛΟ ΤΟΙΣΗΟΠΤ Ι ΤΧΧΣΧΤ Λ ΡΘΡΥΗΣ Σ ΤΓΟΧΣΟΤ ΙΙΥ ΓΚ ΡΟ ΤΗΗΣ ΤΛΟΟΠΤ ΡΘΣΛΗ Ι ΣΗΟΟΣΓΙ, Λ ΡΘΣΧΕ ΙΙΘΙ Θ ΤΥΟΟΘΣΙ Ι ΡΘΣΗΣ Λ ΠΟΘΘΟΙ Ι ΡΘΧΟ ΣΩΠΟΙ Χ ΡΘΛΛΣ Ι ΨΣΓΣΧ Ι ΤΥΤΟΘΤ ΤΟΘΟΤΟΙΤ Λ ΤΙΧΓΤ, Λ ΡΘΛΟΗΣ Ι ΤΧΕΟΩΣΙ ΙΙΘΙ Χ ΡΗΟΟΘ Ι ΠΟΧΗΟ Λ ΡΘΞΕΡ ΙΙΘ Θ ΤΥΟΟΘΤ ΤΡΥΛΣΓΤ ΣΓΘΟΘΙ Σ ΡΘΥΡΛΡ Ι ΠΟΛΛΟΛΙ Ι ΤΡΛΟΤ Ι ΤΙΓΟΟ Λ ΣΙΓΟΟΙ.

[illegible]

ΓΚΛΟ ΣΤΑΘΕΡΑ ΘΕΩΡΑ ΟΛΙ ΓΕΩΠΟΘ Θ ΘΘΗΗΛ Λ ΓΕΠΟΘ ΟΡΛ ΣΠΙΣΤΙ
 Ι ΣΗΟΟΣΣΣΙ ΙΙΟ ΣΤΑΘΕΡΟΘΘΙ Χ ΠΟΤΤΟΙ ΣΣΧΧΘΟ, Θ ΘΘΓΤΟ ΙΙΘΙ Σ ΘΥΦΛΛ
 Ι ΤΠΘΣ ΤΟΧΛΛΟΤ Χ ΣΧΟΟΙ Ι ΤΛΘΣ Λ ΘΗΗΛ Λ ΤΠΘΣ, Λ ΘΘΗΗΗΣ Ι
 ΤΛΟΤ ΤΟΟΤΟΤ Λ ΘΘΘΛΛΣ Ι ΘΧΗΘ; ΗΗΣΧ ΣΧΟ "ΘΙΓΕΠΕΟ Ι ΓΕΟΘ Ι
 ΣΗΟΟΣΣΙ 2.0" ΣΟΙ Ι ΘΟΟΤΟΟ ΟΘΣΛΗ Σ ΓΕΩΠΟΗ ΙΧΟ ΣΗΟΟΣΣΙ ΘΧ ΕΠΟΠ Ι
 ΣΘΣΗΙ Λ ΣΘΗΣΤΙ Λ ΣΣΙΣΛΙ, Λ ΣΣΓΤ Ι ΤΛΟΘΓ ΤΘΘΣΛΤ Ι ΓΕΩΠΟΗ Λ
 ΘΘΠΘΣ ΟΡΛ ΣΘΘΟΟΙ ΣΧΛΛΟΟΙ Χ ΤΘΧΛΤ Ι ΣΧΟΟΙ ΘΘΣΕΙ ΧΗ ΤΘΘΟΤΣΙ ΣΟΟΙ
 ΟΤΣΧ ΥΘΟ ΣΗΟΟΣΣΙ.

+86R0 Λ +!+oC+ oΛ ზ8l Λ 5ot I +ჟიიოლI I ΣCΘOΘ+I oKκ“ ΣXგლΣI Λ
ΣC5oloლი იის X ለO8l გXგoO I 15000 I +ሐOOΣC+ Λ 8ሐOOΣC X 8ፀI Coከo IIፀI
I4ላ X 8ፀC8ፀO8 IIፀI I4ላ X 8ፀፀ8Yዘ8 I +ჟიიოლსI IIፀI, oΦo ΣოიΣ ΣፀOለoI I

[illegible]

4. $\Theta \models \Lambda \wedge \Sigma \text{ } \mathcal{X} \mathcal{H} \text{ } \Sigma \Theta \Lambda \circ \Lambda \text{I} \text{ } \Sigma \Lambda \Theta + \circ \text{OI} \text{ } \Sigma \Theta \mathcal{H} \mathcal{H} \circ \text{OI} \text{ } \Sigma \mathcal{J} \text{O} \mathcal{H} \circ \text{I} \text{ } \wedge$
 $+ \Lambda \text{O} \mathcal{H} \Sigma \text{I} \text{ } \Sigma \text{ } + \text{I} \mathcal{C} \mathcal{G} \text{O} \circ \text{ } \wedge \text{ } \Sigma \text{I} \mathcal{C} \mathcal{G} \text{O} \circ \text{I} \text{ } \circ \mathcal{R} \mathcal{R}^u \text{ } \Theta \models \Theta \mathcal{X} \circ \Lambda \circ, \circ \mathcal{R} \Lambda \text{ } \mathcal{G} \mathcal{H} \circ \mathcal{S} \text{ } |$
 $\Sigma \Theta \sqcup \mathcal{G} \Lambda \Lambda \mathcal{G} + \text{I} \text{ } | \text{ } \mathcal{G} \text{OI} \mathcal{G} \mathcal{X} \mathcal{S} \mathcal{G} \text{ } \Sigma \text{ } \mathcal{G} \text{O} \mathcal{G} \mathcal{C} \mathcal{G} \text{ } | \text{ } \Sigma \Theta \mathcal{C} \Sigma \mathcal{H} \text{I} \text{ } \Pi \circ \text{ } \Sigma + + \Lambda \Lambda \text{OI} \text{ } \circ \mathcal{R} \Theta \Theta \Sigma \Theta$

†80KΣΠ† οC †CΨοΟΣΙ Λ ΣCΣΟΟοΙ Λ CΣΛΛΙ ΣΗΗοΙ Χ ΠοΛΛοΛ Ι
8C884EQ, οΠΛ ΣΘCΣΗΙ Ι ΣΗΟΟCΣCΙ ΗΗΣ ΣΖ8C8Η 8Λ80†80
†ΣΙΘοΕΣΙ †ΣΧΛ8ΛοΙΣΙ οΛ ΘΠ8ΟCΙ† ΧΗ 8ΘCΨΟ Λ 8ΘCο†ο Ι †ΛΟοΠ†
ΠΘΙ Χ †ΧCΣ †οοC8† Λ †ΛCΘο† Λ †ΛΗΘο† Λ †ΘΟ†ο† Ι †CοΖCΟ†,
Λ 8C5οΠοΘ ΠΘΙ Χ 8ΘCΛΗ Χ †8ΛΟ† Σ††C8ΘΘ8Ι Λ †CΘC8†, Λ
8Θ8ΙΑ Ι ΠοΛΛοΛΙ ΣΦ55οΙ Σ 8Θ8ΗΨ Ι †ΖΕοQΣΙ ΠΘΙ Λ 8ΘΙΗΗ8Η ΠΘΙ;

5.Θ 8ΘCΦΗ Ι ΣΘΠοΗο†Ι ΣΧΗΛοΠΙ 5ο††85Ι Πο ΘΛΛο ΣΘΛΛCΣΛΙ †ΣΗοΗ†
Ι ΣΗΟΟCΣCΙ ΣΧοΙ οΧΗο οΛC88ΧΟοΗΣ Σ††8ΘCο5Ι8Ι, ΣΧΘΘο οΛ οCΖΙ
†CΠΛCΠCΙ †ΣΙCΗοΠCΙ Ι 8ΘCΛΗ Χ †8ΛΟ† †οΛCΘο† Λ †οC8† Λ
†ΘΟ†ο†, ΗΗΣ ΟοΛ †Ι 5οΠΙ οΛ ΛΟ8Ι Χ 8ΘΛΛC Ι 5CΣCΖ Ι †Ψ†οΘ† Λ
†οΟο Ι 8C8††C ΨΟ 5οΙ Ι 8Ζ8Ο† οΙΧC8 ΣΧοΙ CΗCΛ 8ΨΛCΣ Λ 8CΘCΛΗ.
οΦο Χ 8ΘΟCΛ οΛ οΙΘοC ΣΠοΗΙ ΣΗΟΟCΣCΙ οΛ 5οΛΗ 8Θο†C 8ΖΟCΗ
οCο5Ι8 ΗΗΣ ΣΘΘΟCοΘΙ ΣΗΟΟCΣCΙ ΧΗ †ΛΟοΠ† Χ ΣΘ†ο5Ι 8ΖΟCΗΙ Λ
CΛΛοΙ;

6.Θ 8Θ8†Χ Ι †ΘΨΗοΗ Ι 8Ζ8Ο† οΙΧC8 οCο5Ι8 Λ †CΘΘοΗ †CΛΘ†οΟCΙ
Ι 8C8οΠοQ, ΗΗΣ ΣΘΛΛCΣΛΙ οΛΟCΖ οCΨοΠΗ ΣΧΘΘοΙ, Πο 8Ο Σ††CΟCΙ
οΘCΧΟ Ι †CΖC, Ι 8ΘοΠΟ Ι 8ΘCΛΗ Ι ΣΗΟΟCΣCΙ Χ †8ΛΟ† †οΛCΘο† Λ
†οC8† Λ †ΛΗΘο† Λ †CοΙ8† Λ †ΘΟ†ο†;

7.Θ †ΗΗΟ† Χ †ΖΕοQΣΙ Ι ΣΗΟΟCΣCΙ CΨΟοΘC5Ι, Θ †ΘΛΙοΙ Λ ΣΟΧοΖΙ,
CΚΗΗΣ 8CοΠ† Λ Χ ΣΘ†ο5Ι CCoΘΘοΠΙ Λ Σ†CΚΙ8Η8ΙC5Ι Λ ΣΛΗΘοΠΙ Λ
CCoΙ8ΠΙ Λ ΣΙοΖ8QΙ Χ 8ΘΠCΟ οοC8Ο Λ 8CΙΖοΠ Λ 8CοΕΗοΙ, Χ 8ΘΟ8Θ
†CΣΗC† Λ 8CοΟοοΘ Ι †CοΟCΗC†, Λ 8ΘΗοΠ Ι †ΠΗοΗ† Ι ΗCΨΟCΘ Χ
8CοΕοΗ, Λ 8Θ8Ψ Ι †ΗΟCΘCΙ Ι CCoΗ Ι †CοΖCΟ† ΠΘΙ οCΣ †ΘΚΟ
†οΘ8† Ι 11 ΣΠο5Ο Πο ΣΘΘΧCΕΙ †8ΗΚC† Ι 8Θ8†Ο Ι 8
†ΘCCo†, ΘΛΛCΣΛΙ CοΘ ΣΗΟΟCΣCΙ ΟοΛ CΨCΣCΙ ΘΛΛο Χ Π8Η Ι
C88††C5Ι CΨCoΠΙ Ι †C††C †οCΨΟοΘC†;

ΣΧο 8Η+οΨ ΙΙΨ οΕΧοΘ Α 8ΙΗΟοΣ, οΕ +ΗΟΟΣΕΣΙ Α ΣΗΟΟΣΕΙ Α
+ΙοΟΣΠΣΙ +ΣΕΘΕ8ΙΣΙ Α +ΛΣΙοΕΣΣΣΙ +ΣΙοΕ8ΟΣΙ, Σ 8ΘΧΕΕ Ι ΣΣΕ+ Ι
+Ι+οΕ+ +οΙοΕ8Ο+ +οΕοΓΙ8+ Ι ΣΗΟΟΣΕΙ ΣΕΨΟοΘΣΣΙ, οΓΙο οΟ
ΣΘΛ8ΘΙ οΕΣοΕοϯ οΙοΕ8Ι Α 8ΕΘοΠοΗ Α 8ΕΣοΠοΘ ΙΧΟ +οΘ8+ΣΙ, ΣΧο
οΘΕοΓΙ8 Ι +ΕοΨ8Ι+ Ι +ΕΣΣΕοΙ+ Σ 8ΕοΚοΗ Ι +ΕΗΛΣΠΣΙ Α ΠοΛΛ8Ο Α
+ΛΟοΠ+ +οΕΘΚοΟ+ Σ Κ8 +οΗΟΟΣΕ+ Α 8ΗΟΟΣΕ, Χ +ΘΧΣΠΣΙ Ι
+ΕοϯΣΟ+ οΚΚ“, Χ ΣϯϯΗΕΕ Α ΣΣΗΗ8Θ, Χ 8ΘΙΖΟ Α 8ΛοΟοΕ, Α Χ
+ΕΛΣΙΣΙ οΕ Χ 8ΕοΕοΗ οΗοΟοΙ, οΠΛ ΣΗΟΟΣΕΙ ΣΕΨΟοΘΣΣΙ Ι 8ΕοΕοΗ.
Χ 8ΘΧΕΕ ΙΙΨ, Κ8 ΣοΙ Θ ΣΣΟΕ ΙΙΘ Α 8ΗΟΣΘ ΙΙΘ Σ +Ι+οΕ+ οΛ, ΣΧο
8ΣοΛ οΘ8ΨΙ Ι +ΨοΟΣΠΣΙ, οΕΛΙοΙ Α 8ΕΧΟ8, Θ +8ΕοΣΣΙ ΙΙΘ, Α 8ΘΠ8ΟΣ
ΧΗ 8ΘΕ8ΘΘ8 Ι ΣΕΘΟ+ΣΣΙ Α ΣΕΘΚοΟΙ ΣΧΛ8ΛοΗ Α Π8ΘΗΣΧΙ Α
ΣΕ8ΘΘ8+Ι Ι ΠοΕ8Ι 8ΨΟΣΕ Σ 8ΘΙΗΗ Ι +ΗΗΗοΠΣΙ ΙΙΘ ΨΟ +ΘΟ+οΣ Α
ΣΨοΠοΘΙ Α ΣΘΠ8ΛΛ8+Ι Ι +ΕΘΗ+ Σ++8ΘΠοΗοΙ Σ ΣΗΟΟΣΕΙ ΗΗΣΧ ΧοΙ
οΕΟΣΚ 8Ο ΣΗΣΙ οΙΧΧ8 Χ 8ΘΕ8ΟΘ Ι ΚΟοΣΧο++ οϯ8Ο+ οΙΧΕ8, Α
+ΙοΟο Ι 8ΘΨ8Λ8 Χ ΣΧΟοΙ ΣΕΖΖοΙ, Α 8ΘΣΛΟ Ι +ΨΣΟ+ +οΕΨΟοΘΣ+.

+ΣQΣQE+ Ι +Ι+οΕ+

Ι. οΘΗΗΘ Ι ΠοΛοΗ Ι ΣΗΟΟΣΕΙ ΨΟ ΣϯΟΗοΙ ΣΛΕΘοΗ Α ΣΙοΕ8Η

- 1.1. οΛοΗ ΨΟ ΣοΙ 8ΘΗΕΛ ΣΧοΙ ΘοϬΗ ΣΘΛΛΙ ΧΗ +ΣΙΕΗ
+οΧΛ8ΛοΙ+ ΣϯϯΣΧΣϯΙ Θ Σο+ Ι +οϯϯΗο, Ηο ΣοΚΚοΙ
+ΣΗΟΣΘΣΙ Ι +ΨοΟο οΕ +ΣΗΗΣ ΙΣ+ ΣΗΗοΙ Χ +ΕΟΘοΗ Ι ΣΣΧΟ
8ΘΗΣΧ, Θ 8ΚοΕΛ Ι +ϯΗοΣΣΙ Ι ΠοΕΕοΘ οΗοΟοΙ Α +ΕΙοΕΣΙ
ΣοΧΧ8ΧΙ Α +ΛΧΧ“ΙΣΣΣΙ, Α 8ΘΘΛΛΣ Ι +ΧοΕΣ+ Α ΣΕϯοΟοΓΙ Ηο

ΣΗΗΟΙ Χ ΣΧΟΟΙ ΟΛ ΣΛΥΟΟΙΙ, Λ ΘΘΘΘΥΗΘ Ι ΘΘΠΟΗΘ ΟΘΧΕΟΙ
ΖΣΚΚ, ΧΕΟ ΟΛ ΤΣΗΣ ΤΕΗΩΣ Ι (Τ)ΘΙΗΕΟΛ(Τ) Λ ΘΘΘΘΥΗΘ Ι
ΘΕΘΤΤΣ ΙΙΘ ΟΙΕΗΟΙ Χ ΘΟΟΤΣ Ι ΤΖΕΟΩΣΙ ΙΙΘ Λ ΟΥΗΗΣ ΣΤΤΣΟΣ;

1.2. ΟΛΟΗ ΥΟ ΏΟΙ Ι ΘΘΕΘΤΤΧ ΟΖΖΘΗΟΙ ΣΘΘΛΘΟΙ ΤΟΖΕΟΩΤ Ι
ΘΘΠΘΟΣ ΛΟΟ ΣΗΟΟΣΕΙ, Λ ΘΘΟΘΘ Ι ΣΘΟΛΟΙ ΘΧΖΣΗΙ Ι
ΘΘΕΘΤΤΧ ΣΕΗΙ Λ ΠΟΘΘΟΟΙ Ι ΤΕΙΟΕΣΙ Λ ΣΧΟΟΙ ΣΗΟΟΟΙΙ Λ
ΣΧΟΟΙ ΣΤΤΧΣΤΣΟΙ Λ ΤΟΖΖΘΗΣΙ Ι ΣΕΟΗ Ι ΗΕΥΟΣΘ, Λ
ΣΘΘΟΧΟΠΙ ΟΘΣΛΗ ΟΛΕΘΟΙ Ι ΣΗΟΟΣΕΙ, Λ ΘΘΥΘΛΘ Ι ΘΗΛΟΫ Ι
ΣΘΚΟΙΙ Ι ΘΘΕΘΤΤΧ ΗΗΣ ΣΖΕΟΩΙ ΟΛ ΣΘΙΗΗ ΤΟΠΗΟΗΤ ΣΦΟΓΙ
ΗΗΣ ΣΗΗΟΙ ΛΟΟ ΤΠΙΣΠΣΙ Λ ΣΗΟΟΣΕΙ ΧΗ ΘΘΕΘΤΤΧ ΟΖΖΘΗΟΙ
ΗΗΣ ΣΗΗΟΙ ΛΥΣ Χ ΘΛΥΟΟ Ι ΘΘΗΕΛ ΟΙΕΗΟΙ Λ ΘΕΘΛΟΠ;

1.3. ΟΘΘΙΑ Ι ΏΟΙ ΘΘΚΟΙ ΟΛΥΟΟΙ ΣΧΧΘΤΙ Λ ΣΕΏΟΙΟΠΙ Σ ΤΠΣΘΣ Ι
ΣΗΟΟΣΕΙ ΗΗΣ ΕΣ ΤΗΗΘ ΤΕΚΚΟΣΘΤ Χ ΘΕΘΟΘΟ ΟΙΕΗΟΙ ΙΣΥ
ΟΙΟΕΘΙ ΙΣΥ ΟΖΖΘΗΟΙ, ΘΗΟΠΟΙ ΟΚΚ" ΣΗΟΟΣΕΙ Χ ΠΟΛΛΟΛ Ι
NEET, Λ ΘΘΣΗΣ Ι ΤΕΟΘΟΗ Ι "ΘΖΕΖ ΠΣΘ ΘΣΙ" ΧΕΟ ΟΛ ΧΣΙΤ
ΤΘΚΣΠΣΙ Ι ΘΘΙΘΘΧ ΣΩΖΕΙ - ΘΗΘ ΣΠΤΘ - ΣΘΠΘΘΘΓΙ ΧΗ
ΤΣΚΚΣ Ι ΘΧΧΟΟ Ι ΏΟΙ ΘΖΕΖ Σ ΣΗΟΟΣΕΙ ΟΟ ΟΚΘΛ ΙΘ ΟΘΙ
ΣΘΟΛΟ ΘΕΘΟΘ, Θ ΘΘΕΛ Ι ΘΘΗΕΛ Λ ΘΘΥΟΤ, ΙΣΥ ΤΠΟΗΣΤ Ι
ΤΠΘΟΣ, ΙΣΥ Θ ΘΘΛΘΘ Ι ΏΣΕΟΙ Ι ΘΘΙΗΗΘΗ Λ ΣΘΘΗΠΣ Λ ΘΘΙΗΗ
ΙΙΘΙ ΥΟ ΣΘΙΗΟΟΙ ΣΙΣΕΟΙΙ;

1.4. ΟΛΟΗ ΥΟ ΤΙΘΗΘ Ι ΘΘΣΙΙΣ ΏΟΖΙ ΣΗΟΙ ΤΟΥΟΟ ΣΤΤΘΘΕΟΧΗΙ
Θ ΤΛΘΘΣ ΤΟΥΘΘΟΙΤ Λ ΤΙΣΣΕΟΙΤ Ι ΣΗΟΟΣΕΙ, ΣΚΕΕ ΧΣΘ
ΘΘΣΙΙΣ Ι ΤΕΣΤΟΟ Ι ΘΚΗΘΚΚΕ Λ ΘΙΘΚΚΘ Λ ΤΕΘΚΟΟ Ι ΘΙΧΟΕ, Λ
ΣΕΣΖ Ι ΤΕΟΘΘΤΣΙ ΤΣΕΟΓΙΘΤΣΙ Χ ΤΕΗΩΣΠΣΙ ΤΣΙΖΟΟΗΣΙ ΣΖΛΣΙ
Λ ΘΘΕΘΘ Ι ΣΘΛΘΘΛΘΤΙ, Λ ΘΘΧΣΤΟ Ι ΘΘΠΣΟ Ι ΤΙΘΗΘ ΧΕΟ ΟΛ
ΟΕΘΙΤ ΟΙΟΗ ΟΠΙΧΣΕ Χ ΤΕΟΘΟΗ ΤΣΙΕΗΟΙΣΙ Λ ΘΕΕΟΠΟΩ ΟΙΏΣΕΟΙ
Χ ΣΗΟΛΣΘΙ ΣΛΘΟΟΙ, Λ ΘΗΟΟΘ Ι ΠΟΘΘΟΫ Ι ΣΗΟΟΣΕΙ ΗΗΣ ΘΟ
ΣΚΕΕΙ Χ ΚΟΟ Ι ΘΙΧΟΟΠ Ι ΤΛΘΗΣ ΤΟΛΘΘΟΙΤ Θ ΤΥΟΟΟΤ Ι
ΣΙΧΟΟΠΙ ΣΖΗΣΙ ΟΟ ΟΚΘΛ ΙΘ ΟΘΙ ΣΤΤΟΠΘΚΟΟ ΘΘΣΛΗ Χ
ΘΙΧΟΟΠ Ι ΘΗΟΟΧ ΟΙΟΕΘΙ;

1.5. **οΛοΗ** **ΨΟ** **†Π8ΟΣ** **Λ** **γ8Θοι** **Λ** **8ΗΟΟ8** **|** **8ΗοΗΗ8** **οΛΓΘοι** **Σ** **ΣΗΟΟΣΓΙ**, **ΘΗοΠοι** **οΚΚ"** **Χ** **†ΓιοΕΣΙ** **†ΣΗοΟοιΣΙ** **Λ** **ΣΛΟοΟΙ** **Λ** **†ΘΧΧΣΠΣΙ** **|** **ΣΠ††ο**, **Θ** **8ΘΛ8Θ** **|** **†Θ†ογΣΙ** **|** **8ΘΠ8ΟΣ** **οΓΘΓ8Ι** **Λ** **†Χ8ΘΣ** **ΧΗ** **ΗΗο†** **†ΨΟοΛ**, **Λ** **ΣΧΣ** **|** **ΣΘΙΗοΟΙ** **|** **†οΗ8†** **†οΓο†ογ†** **Θ** **8ΘϯQΗ** **|** **†ΧΟοΠΣΙ** **†ΣιοΚοΗΣΙ**, **Λ** **8ΘΟ8Θ** **|** **ΠοΓΓοΘΙ** **ΣΛΨΟοΙ** **ΣϯΗΣΙ** **Θ** **8ΘΠ8ΟΣ** **|** **ΣΗΟΟΣΓΙ** **ΣΘΠ8Ο8γΙ** **ΧΗ** **8ϯΛΛ8γ** **|** **ΣΓΟϯ8†Ι** **ΧΗ** **†Π8ΟΣ** **οΚΛ** **†ΓΘΘ8ΟΣΙ**, **Λ** **8ΘΣΛΗ** **|** **ΣΗΟΟΣΓΙ** **ΣΓΘΠ8ΟΣγΙ** **Χ** **γΣΧΟ** **οΟ8ΙΘΣΘ** **Θ** **ΣΘΟΛοι** **ΣΓ8††ΣγΙ** **Πο** **γ8Γοι** **οΘΨΟ†** **Λ** **†Λ8ΗΣ** **†οιοΓ8†**, **†οΓο** **|** **8ΘΘΟΖΘ** **|** **ΠοιοΠΙ** **ΣΓογ†8†Ι** **|** **8ΘΠ8ΟΣ** **οΓ** **†Π8ΟΣ** **Θ** **†ΨοΟοΘ†** **|** **†ΛοΘ8ΟΣΙ** **Πο** **ΘοΦΟο** **ΣΓΘοΘοι** **Λ** **†ϯΕοQΣΙ** **Λ** **|** **ΣΗΟΟΣΓΙ** **Λ** **ΠοΙιοΗ** **ΠΘ** **Θ** **8ΗΟοΧ** **8ΗΧΣΙ** **Λ** **8ιοΓ8Ι**, **Λ** **8ΘΘΟΖΘ** **|** **γΣΓοι** **|** **†ΓΘΘ8Ο†** **†οΗΟΟΣΓ†** **Λ** **†ΕΗQΣ** **ΠΘ** **Θ** **†ΠΣΘΣ** **†οϯQΗο†** **Λ** **Π8†8γ** **ο†ΣΖΙΣ**, **ΘΗοΠοι** **οΚΚ"** **Χ** **ΣΓ8ΘΘ8†Ι** **ΣΛΓΘοΙ** **Σ††ΧΣ†ΣΟΙ** **Χ** **†ΗΗο** **†8Γογ†** **†ο†ΣΚΙ8Η8ΙΣ†** **Λ** **Πο†ΣΧ** **οΓΘΙΗΗ8Η** **γο††8γΙ**;

1.6. **οΛοΗ** **ΨΟ** **8Θ8ΟοΟ** **Λ** **ΣΓ8ΘΘ8†Ι** **ΣΛΗΘοΙ** **Λ** **Σιοϯ8QΙ** **Λ** **ΣΓο†8Η** **Λ** **ΣΓοΗΗογΙ** **Χ** **8ΧΙΘ** **|** **ΗΓΨΟΣΘ** **Λ** **ΘQQο** **ΠΘ**, **ογοΛ** **Θ** **8ΘΗΘ8ΘΘΟΧ8** **|** **ΣϯΓοϯ** **|** **†ΛΟοΠ†** **Χ** **ΣΓ8ΘΘ8†Ι** **ΣΛΨΟοΙ** **Λ** **ΣιοΓ8ΟΙ** **Λ** **ΣΧΟοΨΗοΙ**, **Λ** **8Θ8ΙΑ** **|** **ΠοΓΓοΚΙ** **|** **ΠοΘΘογ** **Λ** **8Γ8ΛΛ8** **Λ** **ΠοΛοΗ** **Θ** **Πο†ΣΧΙ** **ΣΓ8ΗογΙ** **ΨΟ** **ΠοΓΓοΘΙ** **ΣΛΗΘοΙ** **Λ** **ΣΘοΟοϯΙ** **ΣΓο†8Η** **Λ** **ΣΙΓ8ΧΧοΟΙ** **Λ** **ΣΘΗΘΟΙ** **Λ** **†ϯΛ8ΨΣΙ** **†ΣΓοΗΗογΣΙ**, **Λ** **8ΘΛ8Θ** **|** **†Θ†ογΣΙ** **Πο** **ΣΘΘΟΖοΘΙ** **ΧΗ** **8ΘΙΗΗ** **οΛΗΘοι**, **Λ** **ΣΘΘΗΠΣ** **οιοϯ8Q**. **ΓΚΛο** **Σ††οΠΘ** **ΠοΛοΗ** **οΛ** **Χ** **8ΘΧΣ†Ο** **|** **†ΓοΘΘοιΣΙ** **Λ** **†8ΘΘΙΣΠΣΙ**, **Λ** **8ΘΨ8Λ8** **|** **†ΨοΟο** **|** **†8ΛΟ†** **Σ** **ΣΗΟΟΣΓΙ**, **οΚΛ** **8ΘΘΨΟ** **ΠΘ** **Χ** **ΣϯΓοϯ** **ΣΧοΛΛοι** **Χ** **ΠοΛοΗ** **ΨΟ** **ΣΘ8ΧοΓ** **οΛ** **ΣΓΘ8ΟοΟΙ** **Λ** **ΣΛΗΘοΙ** **Λ** **ΣΓοΗΗογΙ**, **ΘΗοΠοι** **οΚΚ"** **Σ** **ΣΗΟΟΣΓΙ** **|** **8ΓοΕοΗ** **οΗοΟοι** **Λ** **†ΓιοΕΣΙ** **γοΧΧ8ΧΙ** **Λ** **ΣΠΛοι** **Λ** **ΣΛΛοι** **ϯΧ** **†ΠΙΣΠΣΙ** **ΣϯΗΕΙ**.

II. **οΘΣϯΕQ** **|** **ΣΗΟΟΣΓΙ** **Θ** **"Πο†ΣΧΙ** **Λ** **†Θ8ΧοΟ** **|** **†οΘ8†** **†ΣΘ** **ΠοΧιοΟ** **Λ** **γο†"**

- 2.1. **†οϯΕοQ† ΧΗ 8ΓΘοΘο Λ ΣCΣϯ | ΣΘΘΛοΛΙ | †ΠοΟ† ΛοΟ**
ΣΗΟΟCΣCΙ Χ 8Θο†Σ | ϯοι | 8CοΕοΗ Σ††ΠοΘΘΙΙ Θ †8ΟΛο Λ
†οϯϯο | ΣC8††ΣϯΙ ΣΛCΘοΙΙ Λ ΣΙοC8ΙΙ Λ Σ†ΣΚΙ8Η8ΙΣϯΙ, Λ
8ΘΛ8Θ | 8Φϯϯ8 οΙCΓοι Λ 8ΙοC8Ι Σ 8ΘΙΗΗ | ΣΘΟΛοι ΣΙCΗοΙΙ
Λ Σϯϯ8ΗοΙΙ, Λ 8ΘΙΗΗ | †οΘΘοΘΣΙ 4Ο ΣϯCοϯ | 8ΗCΓ8Λ Λ
†ΧCΣ †οΙCΓοι†, Θ οϯΗΗC ΣΘΘΛ8ΘΙ οΛοΗ οΙοC8Ι, ϯοΠΣ Λ
οΟΧΧCΧ οΙCΓοι Λ 8CΧΟ8;
- 2.2. **οΘΠΣΙΧC οϯ4οι** ΛοΟ ΣΗΟΟCΣCΙ Χ 8ΟCοΘ Λ 8ΘΗΘC Λ
8ΗΘΘοϯ | †οΘΘοΘΣΙ | †ΣΗοΠ†, Λ 8ΘΙ8Λϯ8 ΙΧΟ 8CΗC Λ
†CοΘΘοι†, οΠΛ ΙΧΟ 8Ι4CΣΘ Λ †οΙΙοϯ†, Θ οϯΗΗC ΟοΛ
ΣΘΘΛ8Θ †οΘCΓοι† ΙΙΘΙ †οΠΙΧCΓ†, ϯοΙΙ †Ι οΛ ††οCϯΙ
οΛΛοΛΙ ΣΗοΠΙ ΣΧοι ΣCΘ†ΧΧοΟΙ, ΣΘΛΛΙ ΧΗ ΣΘΗΚο
Σ4ϯοΙΙ, Λ οΟ †Ι ΣΙΙΙΙοC ϯΧ ΣΙοΠΙ | 8ΘΙΗ8 Λ †ϩϩ8QΗο Λ
ΠοΧΧο4;
- 2.3. **†οΘΙ†οϯ† Χ 8Λ4οΟ | 8ΧοΙC,** οϯοΛ Θ 8ΘΘΟΖΘ | ΣΗΟΟCΣCΙ
ΧΗ 8ΘΠΣΙΧC ΘQQο | ΣΘ8†οϯ ΣΖΘ8ΟΙ ΙΙο ΣΘΘΛΛοΛΙ
οΘ84Η8, Λ 8ΘΛ8Θ | ΣΗΘΘοϯΙ ΣCΘΙΗΗ8ΗΙ Σ †ΙϯοQ | ΠοC8Ι
ΙΙο ΣΗΗοι Λ4Σ Λ ΠΣΙ ΣCοΗ, ϯΧ †ΠΙΧCΓ† | 8ΘοΗοΚ Λ 8C4ϯοΛ
CΙCΛ | †C8ΚΟCΘCΣΙ 4Ο †ΠΙΧCΓ† | †Π8ΟC Λ 8ΗοΟΘ | ΣϯCοϯ;
- 2.4. **ΣϯΟΗοι ΣϯΛΣΙ Λ †C8ΟC †οC8ϩϩ8Ι†,** ΗΗC ΣΧοι ϯΧ ΣϯΟΗοι
| 8ΗΧοι ΣΗΗοι, ΙΙο ΣΧοι †οΟΘΗ† †οΘΣΗοι† Σ 8ΘϯEQ |
ΣΗΟΟCΣCΙ Χ 8ΘΘ4Ο 84ΛCΓ Χ ΣΗΗο 8Θ8C8, ϯΧ 8C8††Σ
οC8ϩϩ8Ι οC ϯοι 8ΘοϯΟοΟ οCοϯΙ8 Σ 8ΗCΓ8Λ, Λ †Π8ΟC, Λ
†ΛΟΗC | 8ΠΙΙC, Λ †ΛΟοΠ† †οΛCΓ8ΖQοϩΣ†. 8Ο †ΘΘΛΛ
†ΘΙΘC | ΣϯΟΗοι οΛ 4οΘ ΧΗ 8ΗΟΟ8Ι †ΧοΛΛο Χ ΠοΙΙοϯΙ Χ
ΠοΛοΗ 4Ο †ο†ΣΚΙ8Η8ΙC† Λ †8ΘΚCΠCΙ †ΣΙοΛΛοΠCΙ
†C8ϩϩ8ΙCΙ, ΘΗοΠοι οΚΚ“ Σ ΣΗΟΟCΣCΙ | 8CοΕοΗ οΗοΟοι CοΙC
†ΗΗο 8CϯοΟοϯ οC8ϩϩ8Ι Λ Θ8Η Σ††ΧC†CΟ, CοCο ΣΖΖοι Λ
8Θ8ΙΑ | ϯο† | †ΠΙΙοΕ† †οC8ϩϩ8Ι† ΣΗΗΘΙ, Λ 8Θ4Ο† |
ΣΗΟΟCΣCΙ οΗοΛ οΛ 48ΟΘΙ ΣΗCΙ† †Θ8ΧοΟ †C8ϩϩ8ΙCΙ Λ

2.6. $\begin{array}{l} \text{+o}\Theta\text{gH+} \wedge \text{g}\Theta\text{Ug}\wedge\wedge\text{g} \mid \Sigma\Theta\text{gXoC} \Sigma\text{XoCoH} \text{H}\Sigma \Theta\Theta\text{J}\text{J}\Sigma\text{J+} \\ \text{+H}\text{oQ} \mid \text{g}\text{X}\Sigma\text{X+} \text{X} \text{Co}\wedge \Sigma\text{JH}\Sigma \mid \Theta \text{gCg++}\Sigma \text{X} \text{UoIoU} \mid \text{g}\Theta\text{Y}\Sigma\text{U}\Theta \\ \wedge \text{gH}\text{oO}\Theta \wedge \text{g}\Theta\text{C}\text{O}\Theta. \text{+H}\text{oU} \Theta\text{o}\text{O}\text{o} \text{+Co}\Theta\text{oY+} \text{o}\wedge \text{+oI}\text{Cg+} \\ \text{IXO} \Sigma\text{H}\text{OO}\Sigma\text{C} \mid \wedge \Sigma\text{C}\Theta\text{RoO} \mid \text{X} \Sigma\text{C}\Sigma\text{J} \mid \text{+C}\Theta\text{RoO}\Sigma \mid \text{+}\Sigma\text{CgH}\text{oY}\Sigma \\ \Sigma \text{gH}\text{OoX} \mid \text{+U}\text{I}\text{oE+}, \wedge \text{g}\Theta\text{C}\text{O}\Theta \text{oC}\text{IH}\Sigma \mid \text{U}\text{oCo} \wedge \text{+J}\text{E}\text{oQ+} \wedge \\ \text{gH}\text{OoX} \mid \text{gC}\text{Y}\text{oIoU} \text{o}\Theta\text{YgH}\text{gI}\Sigma, \wedge \text{g}\Theta\Theta\text{OZ}\Theta \mid \text{+}\Theta\text{I+oY}\Sigma \\ \text{+}\Sigma\text{H}\text{OO}\Sigma\text{C}\Sigma \mid \Sigma\text{U}\text{o++}\Theta \mid \text{o}\Theta\text{H}\text{OR} \wedge \text{g}\Theta\Theta\wedge\wedge\Sigma \mid \Sigma\text{E}\Sigma\Theta \mid \\ \text{+C}\Theta\text{RoO}\Sigma \mid \text{+}\Sigma\text{I}\Sigma\text{CoI}\Sigma \mid \wedge \text{+C}\text{XOo} \text{I}\text{o} \text{gO} \Sigma\text{X}\Sigma \mid \text{+}\Sigma\text{C}\Theta\text{+X}\text{XoO}\Sigma \mid \text{X} \\ \text{Co}\wedge \Sigma\text{JH}\Sigma \mid \Theta \text{+J}\text{E}\text{oQ}\Sigma \mid \text{g}\wedge\text{XoO} \text{oXoCo} \mid \text{+Co}\text{J}\Sigma\text{O+} \text{I}\text{Y} \wedge \\ \Sigma\text{J}\text{O}\text{H}\text{o} \mid \text{+o}\Theta\text{g+}\Sigma\text{U}\Sigma \mid \Sigma\text{CoH}, \wedge \text{o}\wedge \text{+X} \text{+}\Theta\text{gH+} \text{Y}\text{o+} \mid \text{+C}\Theta\text{Ro+} \end{array}$

[illegible]

[illegible]

Charte du 11 janvier pour la Jeunesse

Plateforme participative

Pourquoi une Charte du 11 janvier pour la Jeunesse ?

Cette initiative volontariste vise à conclure une nouvelle charte nationale pour la jeunesse marocaine, dans un contexte de dynamique accélérée que connaît la société marocaine ces dernières années, marqué par l'élévation du niveau des droits et des libertés, l'élargissement des marges des revendications et des aspirations politiques, économiques, sociales et culturelles, auxquelles les jeunes se sont engagés et qu'ils portent depuis la dernière décennie.

Le Maroc connaît une « vague » démographique sans précédent grâce à son potentiel humain jeune, une transition qui se poursuit à l'horizon 2040. Toutefois, cet « élan et abondance » ne se transformera en véritable opportunité de progrès et de prospérité pour notre pays que si les jeunes sont associés et participent pleinement, s'ils disposent des moyens d'ascension et des conditions nécessaires pour contribuer efficacement au processus de prise de décision politique et de développement, et si leurs énergies sont libérées pour produire et répartir la richesse de manière juste et équitable, afin d'améliorer les conditions de vie des citoyennes et des citoyens.

La date du 11 janvier de l'année écoulée (2025) a été choisie — moment fédérateur dans la mémoire de la nation marocaine, à partir duquel se sont fondés les principes du nouveau contrat social du Maroc indépendant, fondé sur la monarchie constitutionnelle et le choix démocratique — pour lancer un processus consultatif avec les jeunes de toutes générations, régions et territoires. Ce processus vise à élaborer les contours d'une nouvelle charte nationale pour la jeunesse marocaine, issue d'une réflexion collective et d'une construction commune avec les jeunes, tant dans l'identification et l'analyse des problématiques et des obstacles que dans la proposition de solutions et d'alternatives.

Ce processus consultatif a été complété par l'écoute et l'interaction avec les expressions de la jeunesse qui se sont mobilisées ces derniers mois pour réclamer l'amélioration de la prestation publique dans les domaines de la santé, de l'éducation et de l'emploi, la moralisation de la vie publique et la lutte contre la corruption. Ainsi, le « Forum Al Mizan de la Jeunesse 2.0 » a constitué un espace inclusif de débat entre des jeunes aux horizons, voix et perspectives

multiples, ainsi qu'une plateforme directe de dialogue et de reddition de comptes avec les acteurs publics de plusieurs secteurs gouvernementaux autour de questions d'importance pour la jeunesse.

Cette charte est le fruit de l'ensemble des initiatives cumulées et diversifiées auxquelles plus de 15 000 jeunes filles et garçons ont participé en tant qu'organismes, animateurs ou contributeurs aux résultats. Elle définit les axes de travail prioritaires du point de vue de la jeunesse marocaine, qui doivent faire l'objet d'un contrat stratégique avec l'État, les forces vives et la société pour la prochaine étape.

Ainsi, la Charte du 11 janvier pour la jeunesse marocaine n'est ni un programme électoral ni un plan d'action exécutif. Elle propose une plateforme participative ouverte, appelant d'une part les jeunes Marocaines et Marocains de toutes générations et de tous lieux de résidence, à l'intérieur du pays comme à l'étranger, et d'autre part les autres acteurs ainsi que les initiatives associatives et citoyennes, à adhérer à ses principes, orientations et choix, et à conclure un nouveau contrat pour un Maroc qui accorde à la jeunesse sa place réelle dans la construction du présent et de l'avenir.

Préambule

1. Fidèles aux constantes fédératrices de la nation marocaine telles que consacrées par la Constitution du Royaume, à savoir la religion islamique tolérante, l'unité nationale, la monarchie constitutionnelle et le choix démocratique ;
2. Considérant l'histoire millénaire de notre pays, l'identité nationale unifiée par la fusion et la cohésion de toutes ses composantes et la diversité de ses affluents culturels et civilisationnels, ainsi que le système de valeurs marocaines fondé sur la modération, l'équilibre, le vivre-ensemble, l'ouverture, la tolérance, le dialogue et le respect de l'autre ;
3. Soucieux de consolider et de préserver l'intégrité territoriale du Royaume et de poursuivre la consolidation de l'adhésion nationale et internationale à l'option de l'autonomie dans nos provinces du Sud dans le cadre de la souveraineté nationale, le 31 octobre 2025 constituant un tournant décisif entre un avant et un après, sous le signe de la pleine souveraineté et du développement équitable, ce qui implique le renforcement du front

intérieur et l'accélération du chantier de la régionalisation avancée, de la démocratie locale et du développement territorial intégré;

4. En nous appuyant sur les dispositions constitutionnelles garantissant les droits et libertés de toutes les citoyennes et de tous les citoyens sur un pied d'égalité, avec des mesures de discrimination positive en faveur des catégories souffrant de vulnérabilités structurelles, telles que les femmes, les enfants et les personnes en situation de handicap, ainsi que la jeunesse, à l'égard de laquelle la Constitution oblige les pouvoirs publics à élargir et généraliser la participation au développement social, économique, culturel et politique du pays, à faciliter son intégration dans la vie active et associative, et à créer les conditions propices à l'épanouissement de ses énergies créatives et innovantes ;
5. Conformément aux Hautes Orientations Royales qui ne cessent de souligner le rôle de la jeunesse en tant que richesse démographique renouvelable, devant bénéficier de véritables opportunités d'intégration dans la vie économique, sociale et politique, lui permettant de contribuer au processus de prise de décision et de conduire la transition vers un modèle de développement plus juste et inclusif, dans le cadre d'un nouvel environnement législatif encourageant la participation des jeunes aux prochaines élections législatives ;
6. En capitalisant sur les recommandations du Nouveau Modèle de Développement et des institutions constitutionnelles consultatives, qui insistent sur le caractère urgent et non différable du chantier d'intégration des jeunes dans la vie économique, sociale, culturelle, sportive et politique ;
7. Convaincus des capacités de la jeunesse marocaine, femmes et hommes, telles qu'illustrées par les réussites scientifiques, technologiques, culturelles, sportives et artistiques aux niveaux national, continental et mondial, à réaliser le possible et à relever le défi de l'impossible, à rayonner l'image du Maroc à l'international et à dessiner l'avenir de leur patrie, à l'instar de la génération du 11 janvier qui a signé la pétition pour l'indépendance, affirmant que la jeunesse demeurera toujours au cœur des grandes transformations de la nation marocaine ;

Notre engagement volontariste et conscient, en tant que jeunes femmes et hommes, responsables associatifs et dynamiques citoyennes, à conclure une nouvelle charte nationale pour la jeunesse marocaine, afin de renforcer la cohésion sociale, le dialogue et la solidarité intergénérationnelle, constitue un renouvellement du contrat de confiance garantissant opportunités, dignité et participation effective à chaque jeune, dans toutes les régions du pays

— du nord au sud, de l'est à l'ouest, en milieu urbain comme rural — ainsi qu'aux jeunes Marocains du monde.

En apposant nos signatures, chacun selon son nom et sa qualité, nous prenons un engagement éthique, individuel et collectif, à mettre en œuvre le contenu de cette charte et à mobiliser les responsables politiques, les acteurs publics et privés ainsi que la société civile pour traduire ses résultats en politiques, plans et mesures opérationnelles en faveur de la jeunesse, considérée comme un partenaire indispensable à la réussite de tout modèle de développement, à la conduite des réformes structurelles et à l'injection de sang neuf dans l'intelligence marocaine.

Plateforme de la Charte

I. Garantir l'accès des jeunes aux droits économiques et sociaux

1.1. Accès à une éducation gratuite fondée sur une école publique fonctionnant à un rythme unifié et offrant la même qualité que les établissements privés, tout en tenant compte des spécificités du monde rural et des zones éloignées et enclavées, en comblant les déficits et les disparités territoriales, et en renforçant l'orientation scolaire précoce pour accompagner les élèves et développer leur parcours selon leurs capacités et inclinations ;

1.2. Accès à une formation professionnelle renforçant l'employabilité des jeunes, avec des parcours courts adaptés aux besoins des régions, des zones rurales, des secteurs porteurs et des métiers d'avenir du Maroc, facilitant l'insertion économique et améliorant l'attractivité de l'offre de formation afin de dépasser la perception négative de la formation professionnelle comme simple alternative aux limites de l'enseignement scolaire et universitaire ;

1.3. Mise en place d'une offre territoriale intensive et diversifiée d'accompagnement des jeunes rencontrant des difficultés d'adaptation scolaire, sociale ou professionnelle, notamment les jeunes en situation NEET, et revalorisation des institutions de la « deuxième chance » en structures d'accueil ouvertes, sans barrières, offrant plusieurs opportunités : reprise des études et de la qualification, accès à l'emploi ou stimulation de la créativité et de l'innovation transformées en projets personnels ;

1.4. Accès à des services de santé de proximité de qualité, prenant en charge la santé physique et mentale des jeunes, y compris le traitement de l'anxiété, de la dépression et des conduites addictives, l'adoption de peines alternatives dans les poursuites liées à la consommation de drogues, l'élargissement des services de soutien psychologique dans les établissements éducatifs et les unités de santé, et la prise en charge des jeunes non couverts par un régime de protection sociale via des dispositifs spécifiques jusqu'à leur intégration dans le système de protection sociale ;

1.5. Accès à un emploi décent et garantie de la dignité économique pour les jeunes, notamment dans les zones rurales, montagneuses et frontalières, par le soutien à l'emploi associatif et au volontariat rémunéré, la création de projets d'intérêt général financés par les collectivités territoriales, la mise en place de centres locaux d'emploi pour la jeunesse reliant chercheurs d'emploi et entreprises, l'intégration progressive des jeunes du secteur informel avec qualification et couverture sociale, l'encouragement des nouvelles formes d'emploi via les plateformes avec protection juridique et sociale, ainsi que la promotion de l'entrepreneuriat des jeunes par le financement et l'accompagnement technique, en particulier dans les activités émergentes à forte valeur technologique et innovante ;

1.6. Accès aux loisirs et aux offres culturelles, artistiques, sportives et touristiques au Maroc et à l'étranger, par la facilitation de la participation aux événements locaux, nationaux et internationaux, l'accès préférentiel aux transports, aux centres culturels, stades, festivals, expositions et hébergements touristiques, et le soutien aux initiatives favorisant les échanges culturels et l'innovation artistique, en garantissant l'égalité des chances, notamment pour les jeunes ruraux, des zones éloignées et issus de familles défavorisées.

II. Doter les jeunes des « valeurs et compétences du XXI^e siècle »

2.1. Capacité d'adaptation et résilience parmi les jeunes face à l'incertitude et à l'accélération des transformations économiques, sociales et technologiques, avec préparation psychologique et sociale aux changements de parcours éducatifs et professionnels, et transformation des crises en opportunités d'apprentissage et de développement personnel ;

2.2. Pensée critique permettant de comprendre, analyser et résoudre la complexité du réel, de distinguer information et connaissance, fait et opinion, favorisant l'autonomie intellectuelle et la prise de décisions éclairées, et protégeant contre la désinformation, l'extrémisme et le repli;

2.3. Esprit d'initiative plutôt que l'attentisme, par l'encouragement à penser hors des cadres traditionnels, le soutien aux solutions innovantes aux défis actuels et futurs, et le passage d'une logique de résignation à une logique d'action et de création d'opportunités ;

2.4. Les droits liés à la citoyenneté numérique, devenus des droits humains émergents, constituent un pilier fondamental pour permettre aux jeunes de bénéficier de manière équitable et juste de la transformation numérique, en tant que nouvel espace d'apprentissage, de travail, de liberté d'expression et de participation démocratique. L'exercice de ces droits ne se limite pas à la garantie de l'égalité des chances dans l'accès aux technologies et aux infrastructures numériques, en particulier pour les jeunes du monde rural où la fracture numérique demeure importante, mais exige également la mise en place d'un environnement numérique sûr, la qualification des jeunes afin qu'ils acquièrent les compétences numériques nécessaires, la protection des données personnelles, le renforcement de la cybersécurité, la préservation de la vie privée, ainsi que le respect des valeurs éthiques et des règles juridiques dans les usages de l'intelligence artificielle dans l'éducation, les médias et la prise de décision, la réduction des biais culturels et politiques, et la lutte contre les fausses informations et les contenus qui alimentent le discours de haine et exposent les personnes, en particulier les mineurs, au harcèlement et à la violence numériques.;

2.5. La conciliation positive entre l'appartenance nationale et l'engagement dans les dynamiques mondiales favorables au développement et au progrès. En effet, la Constitution marocaine confère aux jeunes cette disposition identitaire à l'ouverture, au dialogue et à l'interaction avec les autres civilisations, langues et cultures, qu'elles relèvent de la profondeur africaine ou de l'espace méditerranéen. Ainsi, le socle national commun s'en trouve renforcé, tout comme sa capacité de résilience face aux crises identitaires et aux tendances nationalistes, grâce à l'assimilation des valeurs universelles susceptibles de consolider la cohésion sociale dans la paix et le vivre-ensemble, le respect de la différence et de la diversité, et de placer notre pays, par son modèle culturel singulier et ses constantes fédératrices, au cœur des transformations que connaît le monde.

2.6. La durabilité et la gestion des ressources naturelles, compte tenu des défis climatiques qui imposent une transformation des modes de planification, de production et de consommation. Cette responsabilité partagée entre les jeunes et les différents acteurs se concrétise par l'adoption de bonnes pratiques en matière de protection de l'environnement,

de consommation rationnelle de l'eau et de l'énergie et de préservation de la biodiversité, ainsi que par l'encouragement des initiatives portées par les jeunes visant la sensibilisation et la réduction de l'impact des comportements individuels et collectifs irresponsables sur le capital naturel de notre pays et sur les droits des générations futures. Il s'agit également de faire de la durabilité une pratique quotidienne et un engagement collectif, porté par des énergies juvéniles actives et innovantes, à travers des projets verts et des activités de recyclage des ressources naturelles utilisées.

III. Encourager et qualifier la participation des jeunes à la prise de décision

3.1. La consolidation des pratiques du choix démocratique, consacré par la Constitution du Royaume à travers la démocratie représentative en tant que pilier fondamental de la vie politique dans notre pays. Ce choix implique la mise en place des conditions permettant une participation effective des jeunes au développement d'un paysage politique pluraliste et de partis politiques dotés d'une réelle indépendance de décision, de la crédibilité de leurs lois et de leurs structures organisationnelles, et assumant pleinement leur rôle constitutionnel en matière d'encadrement et de représentation légitime des citoyennes et des citoyens.

3.2. La mise en œuvre d'une interprétation démocratique des dispositions constitutionnelles relatives aux libertés et aux droits, en tenant compte de leur esprit et de leurs finalités en matière de droits humains, notamment celles liées à la liberté d'expression sous toutes ses formes et à travers tous ses supports, ainsi qu'à la liberté de manifestation pacifique dans l'espace public. Ce principe doit être pris en considération tant dans l'élaboration des lois que dans leur application concrète, tout en veillant à garantir l'équilibre entre la protection des droits fondamentaux et les exigences du maintien de l'ordre public, ce qui renforcera la confiance des jeunes dans l'État de droit et nourrira, tant au niveau individuel que collectif, le sentiment de l'effectivité des droits et des libertés.

3.3. L'autonomisation politique des jeunes en vue du renouvellement des élites et de la pérennité du projet démocratique. Cela suppose la mise en place d'un dispositif intégré d'encadrement et de renforcement des connaissances et des capacités de plaidoyer, comprenant des programmes continus de socialisation politique et de formation partisane, le développement des compétences en leadership, ainsi que l'accès des jeunes aux outils de

compréhension et de pratique politiques les plus appropriés. Cela requiert également l'adoption de mesures incitatives, notamment la facilitation et le soutien de leur accès aux fonctions et responsabilités électives à travers les échéances électorales, en tant qu'électeurs et candidats, ainsi que la réservation de quotas adaptés aux jeunes au sein des institutions élues et exécutives, de manière à garantir une représentation effective de leurs préoccupations et attentes, et à refléter une représentativité proportionnelle à leur poids démographique dans la pyramide de la population nationale.

3.4. La participation citoyenne des jeunes au processus de prise de décision publique à travers les mécanismes institutionnels de la démocratie participative et les associations de la société civile œuvrant dans le domaine de l'intérêt général. Cela passe par l'instauration d'un cadre juridique clair pour les processus de concertation publique, la définition des modalités d'implication effective des jeunes aux différentes étapes d'élaboration, de suivi et d'évaluation des politiques publiques, en particulier aux niveaux communal et régional, ainsi que par la démocratisation de l'accès des jeunes aux instances territoriales de dialogue et de concertation. Il convient également de veiller à la publication des budgets des conseils élus dans des formats citoyens, clairs et accessibles, appuyés par des tableaux de bord de réalisation et de suivi des projets, mis à la disposition du public. Cette orientation implique en outre la simplification des procédures de dépôt des pétitions et des motions législatives, l'interaction sérieuse avec les propositions portées par les jeunes et leur intégration dans la décision publique, l'ouverture d'espaces institutionnels d'expression libre et de débat citoyen, l'encouragement du volontariat et le soutien aux initiatives de jeunesse dans le cadre des budgets participatifs. L'ensemble de ces mesures est de nature à renforcer la crédibilité de la participation citoyenne, à consacrer le rôle de la démocratie participative dans la construction de la confiance, de la reddition des comptes et de l'engagement collectif au service de l'intérêt général.

3.5. la Moralisation de la vie publique et la lutte contre la corruption afin d'encourager les jeunes à s'engager dans la gestion des affaires publiques et de rétablir la confiance dans les institutions élues et exécutives. Cela passe par la consolidation de l'intégrité des pratiques politiques à tous les niveaux, notamment lors des échéances électorales, la lutte contre la corruption, la rente et les conflits d'intérêts sous toutes leurs formes, ainsi que par le

renforcement de la transparence de l'action publique à travers la simplification des procédures et démarches administratives, et le développement d'une gestion axée sur les résultats. Cette approche implique également de lier la responsabilité publique à l'éthique, à la reddition des comptes et à la non-impunité, de garantir la transparence dans l'accès aux fonctions et aux opportunités, contribuant ainsi à la réhabilitation des valeurs de mérite et de compétence, en lien avec les principes d'intégrité et de probité, et à renforcer chez les jeunes le sentiment d'équité.

January 11 Charter for Youth Participatory Platform

Why a January 11 Charter for Youth?

This voluntary initiative seeks to conclude a new national charter for Moroccan youth, within a context of accelerated change that Moroccan society has experienced in recent years. This context is marked by a rising level of rights and freedoms, and by the widening scope of political, economic, social, and cultural demands and aspirations, in which young people have been actively engaged and which they have carried forward over the past decade.

Morocco is experiencing an unprecedented demographic “wave” thanks to its young human potential, a transition that is expected to continue through to 2040. However, this “momentum and abundance” will only become a genuine opportunity for progress and prosperity for our country if young people are fully involved and actively participate, if they are provided with pathways for advancement and the necessary conditions to contribute effectively to political decision-making and development processes, and if their energies are unleashed to produce and distribute wealth in a fair and equitable manner, thereby improving the living conditions of citizens.

The date of January 11 of the past year (2025) was chosen—a unifying moment in the memory of the Moroccan nation, from which the principles of the new social contract of independent Morocco were established, based on constitutional monarchy and the democratic choice—to launch a consultative process with young people of all generations, regions, and territories. This process aims to outline the contours of a new national charter for Moroccan youth, emerging from collective reflection and joint construction with young people, both in identifying and analyzing issues and obstacles and in proposing solutions and alternatives.

This consultative process was complemented by listening to and engaging with expressions of youth who have mobilized in recent months to demand improvements in public services in the areas of health, education, and employment, as well as the moralization of public life and the fight against corruption. In this regard, the “Al Mizan Youth Forum 2.0” served as an inclusive space for debate among young people with diverse backgrounds,

voices, and perspectives, as well as a direct platform for dialogue and accountability with public actors from several government sectors around issues of importance to youth.

This charter is the result of a set of cumulative and diverse initiatives in which more than 15,000 young women and men participated as organizers, facilitators, or contributors to the outcomes. It sets out the priority areas of action from the perspective of Moroccan youth, which should form the basis of a strategic contract with the State, the nation's vital forces, and society for the next phase.

Accordingly, the January 11 Charter for Moroccan Youth is neither an electoral program nor an executive action plan. It proposes an open participatory platform, calling, on the one hand, on young Moroccan women and men of all generations and from all places of residence, inside the country and abroad, and, on the other hand, on other stakeholders as well as associative and civic initiatives, to adhere to its principles, orientations, and choices, and to conclude a new contract for a Morocco that grants youth their rightful place in building the present and the future.

Preamble

1. Faithful to the unifying constants of the Moroccan nation as enshrined in the Constitution of the Kingdom, namely the tolerant Islamic religion, national unity, constitutional monarchy, and the democratic choice;
2. Considering the millennia-old history of our country, the national identity unified through the merger and cohesion of all its components and the diversity of its cultural and civilizational influences, as well as the Moroccan value system founded on moderation, balance, coexistence, openness, tolerance, dialogue, and respect for others;
3. Concerned with consolidating and preserving the territorial integrity of the Kingdom and with continuing to strengthen national and international support for the autonomy option in our Southern Provinces within the framework of national sovereignty, with October 31, 2025 constituting a decisive turning point between a “before” and an “after,” under the banner of full sovereignty and equitable development. This entails strengthening the internal front and accelerating the project of advanced regionalization, local democracy, and integrated territorial development;

4. Relying on the constitutional provisions that guarantee the rights and freedoms of all female and male citizens on an equal footing, with measures of positive discrimination in favor of categories suffering from structural vulnerabilities, such as women, children, and persons with disabilities, as well as youth, with regard to whom the Constitution obliges public authorities to expand and generalize participation in the country's social, economic, cultural, and political development, to facilitate their integration into working and associative life, and to create conditions conducive to the flourishing of their creative and innovative energies;
5. In line with the High Royal Guidelines, which consistently emphasize the role of youth as a renewable demographic asset that must benefit from genuine opportunities for integration into economic, social, and political life, enabling them to contribute to decision-making processes and to lead the transition toward a more just and inclusive development model, within the framework of a new legislative environment that encourages youth participation in the upcoming legislative elections;
6. Building on the recommendations of the New Development Model and of the constitutional advisory institutions, which stress the urgent and non-deferrable nature of the project to integrate young people into economic, social, cultural, sporting, and political life;
7. Convinced of the capacities of Moroccan youth, women and men alike, as illustrated by their scientific, technological, cultural, sporting, and artistic achievements at the national, continental, and global levels, to achieve the possible and to meet the challenge of the impossible, to project the image of Morocco internationally, and to shape the future of their homeland—following in the footsteps of the January 11 generation that signed the petition for independence—affirming that youth will always remain at the heart of the great transformations of the Moroccan nation;

Our voluntary and conscious commitment, as young women and men, associative leaders, and dynamic civic actors, to conclude a new national charter for Moroccan youth, with the aim of strengthening social cohesion, dialogue, and intergenerational solidarity, constitutes a renewal of the contract of trust guaranteeing opportunities, dignity, and effective participation for every young person, in all regions of the country—from north to south, east to west, in urban and rural areas alike—as well as for Moroccans of the world.

By affixing our signatures, each according to their name and capacity, we undertake an ethical commitment, both individual and collective, to implement the content of this charter and to mobilize political leaders, public and private stakeholders, as well as civil society, to translate its outcomes into policies, plans, and operational measures in favor of youth, considered an indispensable partner in the success of any development model, in the conduct of structural reforms, and in the injection of new blood into Moroccan intelligence and creativity.

Charter Platform

I. Guaranteeing Young People's Access to Economic and Social Rights

1.1. Access to free education based on a public school system operating at a unified pace and offering the same quality as private institutions, while taking into account the specificities of the rural world and remote and land-locked areas, addressing deficits and territorial disparities, and strengthening early academic guidance to support students and develop their educational pathways according to their abilities and inclinations;

1.2. Access to vocational training that enhances youth employability, with short training pathways adapted to the needs of regions, rural areas, growth sectors, and Morocco's future professions, facilitating economic integration and improving the attractiveness of training provision in order to overcome the negative perception of vocational training as merely an alternative to the limitations of school and university education;

1.3. Establishment of an intensive and diversified territorial support offer for young people facing difficulties in academic, social, or professional adaptation—particularly those in NEET situations—and the upgrading of “second-chance” institutions into open, barrier-free reception structures offering multiple opportunities: resumption of studies and skills qualification, access to employment, or the stimulation of creativity and innovation translated into personal projects;

1.4. Access to high-quality local health services addressing both physical and mental health needs of young people, including the treatment of anxiety, depression, and addictive behaviors; the adoption of alternative penalties in prosecutions related to drug use; the expansion of psychological support services

in educational institutions and health units; and coverage for young people not included in a social protection scheme through specific mechanisms until their integration into the social protection system;

1.5. Access to decent employment and the guarantee of economic dignity for young people, particularly in rural, mountainous, and border areas, through support for associative employment and paid volunteering; the creation of projects of general interest financed by local authorities; the establishment of local youth employment centers linking job seekers with businesses; the gradual integration of young people from the informal sector with skills certification and social coverage; encouragement of new forms of platform-based employment with legal and social protection; and the promotion of youth entrepreneurship through financing and technical support, especially in emerging activities with high technological and innovative value;

1.6. Access to leisure and to cultural, artistic, sporting, and tourism opportunities in Morocco and abroad, by facilitating participation in local, national, and international events; preferential access to transportation, cultural centers, stadiums, festivals, exhibitions, and tourist accommodations; and support for initiatives promoting cultural exchange and artistic innovation, while guaranteeing equal opportunities, particularly for rural youth, those from remote areas, and those from disadvantaged families.

II. Equipping Young People with the “Values and Skills of the 21st Century”

2.1. Adaptability and resilience among young people in the face of uncertainty and the accelerating pace of economic, social, and technological transformations, through psychological and social preparation for changes in educational and professional pathways, and by turning crises into opportunities for learning and personal development;

2.2. Critical thinking that enables understanding, analyzing, and resolving the complexity of reality; distinguishing between information and knowledge, fact and opinion; fostering intellectual autonomy and informed decision-making; and protecting against disinformation, extremism, and withdrawal;

2.3. A spirit of initiative rather than passivity, by encouraging thinking out of the box, supporting innovative solutions to current and future challenges, and shifting from a logic of resignation to one of action and opportunity creation;

2.4. Rights related to digital citizenship, which have become emerging human rights, represent a fundamental pillar for enabling young people to benefit fairly and equitably from digital transformation as a new space for learning, work, freedom of expression, and democratic participation. The exercise of these rights is not limited to guaranteeing equal opportunities in access to digital technologies and infrastructure—particularly for young people in rural areas where the digital divide remains significant—but also requires the establishment of a safe digital environment; the upskilling of young people so they acquire the necessary digital skills; the protection of personal data; the strengthening of cybersecurity; the preservation of privacy; and respect for ethical values and legal rules in the use of artificial intelligence in education, the media, and decision-making, including the reduction of cultural and political biases and the fight against misinformation and content that fuels hate speech and exposes individuals, especially minors, to digital harassment and violence;

2.5. Positive reconciliation between national belonging and engagement in global dynamics conducive to development and progress. Indeed, the Moroccan Constitution grants young people an identity-oriented disposition toward openness, dialogue, and interaction with other civilizations, languages, and cultures, whether rooted in Africa or within the Mediterranean space. In this way, the shared national foundation is strengthened, as is its resilience in the face of identity crises and nationalist trends, through the assimilation of universal values capable of consolidating social cohesion in peace and coexistence, respect for difference and diversity, and of placing our country—through its unique cultural model and unifying constants—at the heart of the transformations the world is undergoing;

2.6. Sustainability and the management of natural resources, in light of climate challenges that require a transformation of planning, production, and consumption patterns. This shared responsibility between young people and various stakeholders is reflected in the adoption of good practices in environmental protection, the rational use of water and energy, and the preservation of biodiversity, as well as in encouraging youth-led initiatives aimed at raising awareness and reducing the impact of irresponsible individual

and collective behaviors on the natural capital of our country and on the rights of future generations. It also involves making sustainability a daily practice and a collective commitment, driven by active and innovative youthful energies, through green projects and activities for recycling used natural resources.

III. Encouraging and Qualifying Youth Participation in Decision-Making

3.1. Consolidating the practices of the democratic choice, enshrined in the Constitution of the Kingdom through representative democracy as a fundamental pillar of political life in our country. This choice entails establishing the conditions for effective youth participation in the development of a pluralistic political landscape and political parties endowed with genuine decision-making independence, credible legal frameworks, and solid organizational structures, fully assuming their constitutional role in the supervision and legitimate representation of citizens.

3.2. Implementing a democratic interpretation of constitutional provisions relating to freedoms and rights, taking into account their spirit and objectives in terms of human rights, particularly those related to freedom of expression in all its forms and through all media, as well as the freedom of peaceful assembly in public spaces. This principle must be considered both in the drafting of laws and in their practical application, while ensuring a balance between the protection of fundamental rights and the requirements of maintaining public order. Such an approach will strengthen young people's trust in the rule of law and foster, at both individual and collective levels, a sense of the effectiveness of rights and freedoms.

3.3. Political empowerment of the youth with a view to renewing elites and ensuring the sustainability of the democratic project. This requires the establishment of an integrated framework for guidance and capacity-building, including continuous programs of political socialization and party training, the development of leadership skills, and access for young people to the most appropriate tools for understanding and practicing politics. It also calls for the adoption of incentive measures, notably facilitating and supporting their access to elective offices and responsibilities through electoral processes, as voters and candidates alike, as well as reserving appropriate quotas for youth within elected and executive institutions, so as to ensure effective representation of their

concerns and expectations and to reflect representation proportional to their demographic weight within the national population structure.

3.4. Civic participation of young people in public decision-making through institutional mechanisms of participatory democracy and civil society organizations working in the public interest. This involves establishing a clear legal framework for public consultation processes; defining modalities for the effective involvement of young people at the various stages of the formulation, monitoring, and evaluation of public policies, particularly at the municipal and regional levels; and democratizing youth access to territorial bodies for dialogue and consultation. It also requires ensuring the publication of the budgets of elected councils in citizen-friendly, clear, and accessible formats, supported by dashboards for project implementation and monitoring, made available to the public. This orientation further entails simplifying procedures for submitting petitions and legislative motions, engaging seriously with proposals put forward by young people and integrating them into public decision-making, opening institutional spaces for free expression and civic debate, encouraging volunteering, and supporting youth initiatives within participatory budgeting frameworks. All these measures are likely to enhance the credibility of civic participation, affirm the role of participatory democracy in building trust, accountability, and collective engagement in the service of the public interest.

3.5. Moralizing public life and combating corruption so as to encourage young people to engage in the management of public affairs and to restore trust in elected and executive institutions. This involves strengthening the integrity of political practices at all levels, particularly during electoral processes; combating corruption, rent-seeking, and conflicts of interest in all their forms; and enhancing the transparency of public action through the simplification of administrative procedures and processes, and the development of results-based management. This approach also entails linking public responsibility to ethics, accountability, and non-impunity; guaranteeing transparency in access to positions and opportunities; thereby contributing to the rehabilitation of the values of merit and competence, in line with the principles of integrity and probity, and reinforcing among young people a sense of fairness.